



الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الخامسة والعشرين
(20-24 شباط/فبراير 2023)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2023

الملحق رقم 13



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الخامسة والعشرين

(20-24 شباط/فبراير 2023)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الخامسة والعشرين. وقد تناولت اللجنة، على سبيل المساهمة في الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2023 "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات"، القضيتين الملحتين المتمثلتين في الانتقال العادل والدين الخارجي. كما أجرت تحليلاً للاستعراضات الوطنية الطوعية؛ واستعراضاً وتقيحاً للمعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نمواً؛ واستعراضاً لتطبيق فئة أقل البلدان نمواً من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتعزيز الرصد للبلدان التي في سبيلها إلى الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً أو التي رُفعت منها. وقدمت اللجنة أيضاً مزيداً من الاقتراحات كمدخلات في استعراض المجلس لهيئاته الفرعية.

ويُعرّف الانتقال العادل عموماً بأنه ضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب أو دفعه إلى التخلف عن الانتقال إلى اقتصادات ومجتمعات منخفضة الكربون ومستدامة بيئياً، وهو يمكن أن يمكن من الاضطلاع بإجراءات مناخية أكثر طموحاً وأن يوفر زخماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين على البلدان أن تضع، من خلال حوار شامل، نهجاً للانتقال عادل يعكس احتياجات وأولويات وواقع مجتمعاتها ومسؤولياتها التاريخية عن تغير المناخ والتدهور البيئي. ولئن كان مفهوم الانتقال العادل قد نشأ عن مخاوف تتعلق بالعدالة على المستويين المحلي والوطني، فإن من غير الممكن أن يُفصل عن المسائل الأوسع المتعلقة بالعدالة المناخية العالمية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. ويتطلب الانتقال العالمي العادل من البلدان أن تقي بالتزاماتها المتعلقة بالمناخ وأن تضمن أنها بذلك لا تدفع البلدان الأشد فقراً إلى مزيد من التخلف وراءها من خلال خلق حواجز أمام التجارة أو باستبعاد تلك البلدان من الفرص المرتبطة بالتوسع في أسواق المنتجات الجديدة. كما يتطلب هذا الانتقال حيزاً سياسياً يتيح للبلدان النامية تنمية قدراتها الإنتاجية، وأطراً جديدة للملكية الفكرية للتكنولوجيات النظيفة وتطويرها على أساس مشترك، وتوسيع أنظمة دفع تكلفة خدمات النظم الإيكولوجية، وتوسيع نطاق التعاون الدولي لضمان تمويل البنية التحتية وبناء القدرة على الصمود.

وناقشت اللجنة تصاعد ضائقة الديون الخارجية والقيود المالية التي يواجهها كثير من البلدان النامية، لا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وانخفاض قيمة العملة. وشددت على أهمية الأخذ باستراتيجية تمويلية شاملة لمواجهة الحجم الكبير من احتياجات الاستثمار في البلدان النامية. كما سلطت الضوء على الحاجة إلى حلول قصيرة الأجل، من قبيل التمويل المتعدد الأطراف وإعادة التفاوض على الديون لمعالجة أزمة الديون الحالية، مع وضع حلول طويلة الأجل في الوقت نفسه لمنع نشوب أزمات ديون في المستقبل. ودعت اللجنة أيضاً إلى إدخال تحسينات على النهج التعاقدية مع الدائنين من القطاع الخاص، بما في ذلك تعزيز شروط العمل الجماعي ووضع إطارٍ لإعادة هيكلة الديون أكثر قابلية للتنبؤ. ولدعم الاقتصادات الضعيفة، يمكن لمخصصات إضافية لحقوق السحب الخاصة تعتمد على صدمات اقتصادية محددة جيداً ويعاد توجيهها من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أن تلعب دوراً مهماً. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى الكفاءة في تخصيص التمويل بشروط ميسرة، سواء للتكيف مع المناخ أو للتخفيف من آثاره، وإلى قيام البلدان المتقدمة بنقل موارد إضافية للتعويض عن ديون الكربون التاريخية المستحقة للبلدان النامية. علاوة على ذلك، أوصت اللجنة بأن تنفذ البلدان النامية أيضاً تدابير وقائية تعزز إدارتها للديون لتجنباً لأزمات الديون في المستقبل.

واستعرضت اللجنة التحليلات التي أجرتها سنويا من عام 2018 إلى عام 2022 للاستعراضات الوطنية الطوعية، وجمعت الدروس المستفادة في مجموعة موحدة من النتائج والتوصيات. ورحبت اللجنة بتحسينات الكبيرة التي أدخلت على التقارير خلال تلك الفترة، على أنه لا تزال هناك مخاوف من عدم تحقيق إمكانات الاستعراضات الوطنية الطوعية كأداة للتعلم المتبادل. وفي هذا السياق، توصي اللجنة بإطلاق جيل جديد من الاستعراضات للمساعدة في إنقاذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تعيد "الاستعراضات الوطنية الطوعية - الإصدار 2" تركيز التقارير بالابتعاد عن السرد الوصفي والانتقال إلى تحليل أكثر تعمقا للنجاحات والإخفاقات ورؤى السياسات وتحديد العوائق الهيكلية. وأوصت اللجنة كذلك بإدخال تحسينات على عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال توسيع مشاركة أصحاب المصلحة، وتنظيم حلقات ردود الفعل التي تعيد الدروس المستفادة إلى المناقشات الوطنية وصنع القرار، وإتاحة مساحة أكبر للمجتمع المدني وتقارير الظل في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

واستعرضت اللجنة معاييرها لتحديد أقل البلدان نموا وأجرت تحسينات على تكوين المعايير وإجراءات تطبيقها، وتبنت هيكل هذه المعايير ومبادئها استبقا للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات والذي سينفذ في عام 2024.

ولاحظت اللجنة أن فئة أقل البلدان نموا كانت مفيدة في اجتذاب الدعم السياسي لأقل البلدان نموا، ولكنها لم تؤد، إلا بدرجة أقل بكثير، إلى مساعدة واضحة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتمشيا مع الاستعراضات السابقة، حثت اللجنة مؤسسات المنظومة الإنمائية على توسيع نطاق استخدام فئة أقل البلدان نموا في البرمجة والميزنة. ولاحظت أيضا أن بعض كيانات المنظومة الإنمائية التي تقدم دعما خاصا بأقل البلدان نموا تفنقر إلى برامج أو آليات محددة لدعم رفع البلدان من القائمة توخيا للإنهاء التدريجي لدعم البلدان المرفوعة من القائمة. ونتيجة لذلك، قد لا تكون هذه المنظمات قادرة دائما على دعم الانتقال السلس للبلدان التي رُفعت بالفعل والتي يجري رفعها.

واستعرضت اللجنة، في إطار رصد المعزز للبلدان الجاري رفعها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفعت منها فعلا، التقدم الإنمائي لبلد واحد رُفع مؤخرا ولسبعة بلدان يجري رفعها من القائمة. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء محدودية القدرة الوطنية لدى تلك البلدان على مواجهة التحديات المتنوعة الناشئة عن أزمات متعددة، بما في ذلك الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، والأزمات العالمية للغذاء والوقود والتمويل، والكوارث، والحرب في أوكرانيا. وحثت البلدان على مواصلة تقديم التقارير إلى اللجنة عن التقدم المحرز في إعداد استراتيجيات الانتقال السلس وتنفيذها. كما استعرضت الحالة العاجلة في جزر سليمان واتفقت على أن البلد يحتاج إلى ثلاث سنوات إضافية للتخصير لانتقال سلس ومستدام من فئة أقل البلدان نموا. ورحبت اللجنة بردود الفعل الإيجابية على آلية الرصد المعززة وباعتراف الدول الأعضاء بها. وستواصل اللجنة تكييف الآلية وتحسينها تمشيا مع الفقرة 284 من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا (قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق) ورهنا بتوافر الموارد.

ونظرت اللجنة في نتائج الاستعراض الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للهيئات الفرعية وقيمت ما تقوم به من تحليلات مواضيعية وما لديها من أساليب للعمل، وذلك على ضوء توصيات المجلس. ووجدت اللجنة أن برنامج عملها يتماشى جيدا مع التوصيات. واقترحت مواصلة تفاعلها الحالي مع المجلس خلال دورته العامة، وكذلك خلال جلسات إحاطة منفصلة تقدمها للمجلس، وستلتزم فرصا إضافية للتعامل مع المجلس وهيئاته الفرعية وأصحاب المصلحة الآخرين.

المحتويات

الصفحة	الفصل
6	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها . . .
6	ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها
9	باء - المسائل التي يوجّه انتباه المجلس إليها
12	الثاني - الانتقال العادل
15	الثالث - الواقع الفجّ لأزمة الديون الخارجية المتزايدة: دعوة للعمل
17	الرابع - تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية
19	الخامس - استعراض المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا
24	السادس - استعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نموا واستخدامها لها
25	السابع - رصد البلدان الجاري رفعها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَتْ منها
25	ألف - مقدمة
26	باء - البلد الذي رُفِعَ من القائمة
26	جيم - البلدان الجاري رفعها من القائمة
29	دال - البلدان المرجأة
29	هاء - آلية الرصد المعززة
30	الثامن - الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية
31	التاسع - تنظيم الدورة
	المرفقات
32	الأول - قائمة المشاركين
33	الثاني - جدول الأعمال

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها

الموضوع السنوي للمجلس لعام 2023: تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات

الانتقال العادل

1 - توصي اللجنة، تماشياً مع مفهوم الانتقال العادل، بأن يشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء على الأخذ باستراتيجيات تؤمّن العمل المناخي والاستدامة البيئية وبناء القدرة على الصمود بصورة تُدعم طموحات الوفاء بجميع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تؤسّس هذه الاستراتيجيات على عمليات حوار اجتماعي وسياسي منظمة وشاملة للجميع، على أن يستند الحوار إلى تفكير تحويلي واستراتيجي يعكس السياقات المحددة لكل بلد.

2 - وانطلاقاً من أن هناك مسؤولية تاريخية تقع في صميم الانتقال العادل، وتمشياً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، توصي اللجنة المجلس بما يلي:

(أ) حث البلدان المتقدمة على صياغة استراتيجياتها للتخفيف بطرق تعزز مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة الناشئة في اقتصاد التكنولوجيا النظيفة وتجنب فرض حواجز مانعة على الصادرات الحالية من البلدان النامية، ولا سيما صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال تكاليف وشروط للامتثال لا تتوافق مع الموارد المالية المحلية والقدرات الفنية. ويجب أن تكون فترات الانتقال ودعم الامتثال متوافقين مع التحديات المواجهة؛

(ب) الترويج لنظم للتنمية المشتركة للتكنولوجيا تقرر بمساهمة أسواق البلدان النامية في تأمين حجم قابل لاستمرار التكنولوجيات الجديدة تجارياً، وتمكّن من تجميع الموارد المالية والبشرية والفنية وغيرها من الموارد وحقوق الملكية الفكرية في نظام ملكية فكرية مشتركة؛

(ج) ضمان ألا تقيد الاتفاقات الدولية الحيز السياسي للبلدان النامية التي تنتهج السياسة الصناعية كوسيلة لتنمية قدراتها الإنتاجية والارتقاء باقتصاداتها في سياق انتقالها العادل؛

(د) توجيه الانتباه إلى الحاجة إلى خفض تكلفة رأس المال من أجل الاستثمار المستدام في البنية التحتية في البلدان النامية، والعمل مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية لتعزيز استخدام رؤوس أموالها في إزالة مخاطر استثمارات القطاع الخاص وفي حفز اجتذاب هذه الاستثمارات من خلال زيادة استثماراتها هي، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان حصول الجميع على الخدمات الضرورية، وخاصة المياه والصرف الصحي والكهرباء؛

(هـ) توجيه الانتباه إلى ضرورة تجنب احتمال أن تؤدي زيادة مشاركة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في العمل المناخي إلى إبعاد الموارد عن تنمية القدرات الإنتاجية والمسائل الأخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة؛

(و) تشجيع تنمية القدرة على تنظيم البيئة والإجراءات الاجتماعية في الكيانات من غير الدول للمشاركة في نهاية المطاف في مزيد من الأسواق الخاضعة للوائح والاستفادة من الاستثمارات الدولية الناتجة.

3 - كما توصي اللجنة المجلس بأن يدعو إلى ما يلي:

(أ) التأمين الفوري لرأس المال اللازم لمرفق تمويل الخسائر والأضرار؛

(ب) إحداث زيادة كبيرة في التمويل للاستثمار في بناء القدرة على الصمود، لا سيما للمجتمعات الضعيفة أمام تغير المناخ والمهشمة، وللتخفيف من أوجه عدم المساواة التي تؤثر سلباً على تلك المجتمعات التي تسير على طريق يؤدي إلى اقتصاد أكثر استدامة؛

(ج) إنشاء آليات دولية فعالة لدفع تكلفة خدمات النظم الإيكولوجية.

4 - وتماشياً مع توصياتها بشأن جيل جديد من الاستعراضات الوطنية الطوعية (انظر أدناه)، توصي اللجنة بأن يحث المجلس الدول الأعضاء على الإبلاغ، من خلال الاستعراضات، عن سبل تطبيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب - وعدم الدفع بأحد إلى التخلف عن الركب - على الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون ومستدامة بيئياً. كما توصي المجلس بتعزيز التعاون والحوار وتبادل الخبرات حول الانتقال العادل وأبعاده الدولية.

الدين الخارجي

5 - توصي اللجنة المجلس بأن يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى التعجيل بتحسين طريقة تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، وعملية هذا التخفيف، وسرعته. وينبغي أن تبدأ العملية بإنشاء إطار للمالية العامة الكلية تملكه البلدان ويشمل فيما يشمله استراتيجية للتعافي الاقتصادي ومدخلات مالية حكومية واقعية. فضائفة الديون المطولة تلحق الضرر بالبلد المقترض وبالجهات المقرضة معاً. وينبغي أن تكون عملية تخفيف الديون واضحة ومتفق عليها وشاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، لبناء الثقة وتعزيز الحلول الإبداعية.

6 - وتوصي اللجنة أيضاً بأن يدعو المجلس إلى الكفاءة في تخصيص مصادر التمويل المختلفة، بما في ذلك التعويض عن الخسائر والأضرار وتوفير التمويل بشروط ميسرة للتكيف مع المناخ وللتخفيف من آثاره. وينبغي أن يكون هذا بالإضافة إلى آلية تمكّن البلدان المتقدمة من تحويل الموارد كمدفوعات عن ديون الكربون التاريخية المستحقة للبلدان النامية.

7 - وتوصي اللجنة كذلك بأن يدعو المجلس إلى اعتماد إجراءات وقائية لتجنب أزمات الديون في المستقبل. وينبغي تقديم الحوافز للبلدان لزيادة قدرتها على إدارة الديون، على أن تحصل على التفاصيل القانونية والمالية الكاملة لجميع ديونها، بما في ذلك ديون الكيانات المملوكة للدولة، وأن تتفاعل بانتظام مع دائنيها.

الاستعراضات الوطنية الطوعية

8 - تقدر اللجنة ما أحرز من تقدم في الاستعراضات الوطنية الطوعية منذ عام 2016، على أنها، في ضوء الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات أكثر عمقا وسرعة وطموحا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، توصي المجلس والدول الأعضاء بإطلاق جيل جديد من الاستعراضات، "الاستعراضات الوطنية الطوعية - الإصدار 2"، لإعادة موامة التقارير مع الغرض المتفق عليه كأدوات لتبادل الخبرات والتعلم من الأقران.

9 - وتوصي اللجنة بأن تنتهج الدول الأعضاء إعادة الموامة هذه لمحتوى الاستعراضات الوطنية الطوعية عن طريق إعادة تركيز التقارير بالابتعاد عن السرد الوصفي المطول للتقدم في تنفيذ الأهداف، والانتقال إلى تحليل يستند إلى الأدلة للتقدم والدروس المستفادة من التنفيذ ومناقشات نجاحات السياسات وإخفاقاتها، وتحديد التحديات الرئيسية، وتقييم العناصر التحويلية الأساسية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك وسائل التنفيذ. وينبغي أن توطّر التقارير في سياق مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها متكاملة وشاملة للجميع، ومتضمنة للالتزامات الخاصة بالإدماج وحقوق الإنسان واحترام محدودية الكوكب.

10 - وتوصي اللجنة أيضا بأن تقوم الدول الأعضاء التي تجري استعراضات وطنية طوعية بتعزيز عملية الاستعراض من خلال تضمينها آلية لردود الفعل تيسر التعلم من التجربة ويُسترشد بها في مناقشة السياسات والإجراءات المستقبلية. وينبغي أن تكون العمليات الوطنية شاملة وتشاركية، وأن تفسح المجال أمام مساهمات المجتمع المدني لتحديد الأولويات والعقبات والفرص.

11 - ولتعزيز عملية استعراض تنفيذ الأهداف، توصي اللجنة المجلس بما يلي: (أ) إفساح المجال لعرض تقارير الظل من قبل منظمات المجتمع المدني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ (ب) تشجيع البلدان التي تقدم استعراضات وطنية طوعية على أن تدرج، بشكل أكثر منهجية وشمولا، ترتيبات طوعية لاستعراض الأقران تنظمها مع البلدان الشريكة كمدخلات في استعراضاتها الوطنية.

استعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نموا واستخدامها لها

12 - توصي اللجنة بأن يؤيد المجلس توصيتها بتبسيط ما تقوم به حاليا من استعراض لاعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نموا واستخدامها لها، وإدراج ذلك الاستعراض في تقارير الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وتدعو الأعضاء المعنيين في المنظومة الإنمائية إلى تقديم المعلومات ذات الصلة.

رصد البلدان الجاري رفعها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت منها

13 - توصي اللجنة بأن يحث المجلس المجتمع الدولي على تقديم دعم هادف ومبتكر للبلدان الجاري رفعها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت منها مؤخرا. وتشير على المجلس بأن يدعو إلى زيادة التمويل من أجل التنمية، ولا سيما استجابةً للالتزامات العالمية في الغذاء والوقود والتمويل، لتوسيع القدرات الإنتاجية وبناء القدرة على الصمود في وجه الجائحات المحتملة في المستقبل، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان القدرة على تحمل الديون الخارجية. وتوصي اللجنة أيضا بأن يحث المجلس الشركاء التجاريين على أن يمددوا، لفترة مناسبة بعد الرفع من القائمة، تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة، بما في ذلك جميع الأفضليات التجارية الخاصة بأقل البلدان نموا، والمعاملة الخاصة والتمتازة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما في حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

14 - وتوصي اللجنة بأن يشجع المجلس الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على دعم آلية الرصد المعززة التي وضعتها اللجنة للبلدان الجاري رفعها من قائمة أقل البلدان نموا والتي رُفِعَت منها. وتوصي اللجنة أيضا بأن يكرر المجلس دعوته للبلدان الجاري رفعها من القائمة والتي رُفِعَت منها مؤخرا للمشاركة بنشاط في آلية الرصد المعززة ولربطها بشكل فعال بتنفيذ استراتيجياتها للانتقال السلس.

باء - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها

الانتقال العادل

15 - مع تسريع البلدان لوتيرة استراتيجياتها الخاصة بالتخفيف من آثار تغير المناخ، يكتسي أهمية بالغة ألا تحوّل البلدان المتقدمة عبء الانتقال إلى البلدان النامية. وهناك خطر يتمثل في أن من شأن الانتقال نحو اقتصادات منخفضة الكربون، في حال فرض معايير وتدابير أخرى تشكل حواجز جمركية وغير جمركية أمام التجارة، أن يستبعد البلدان النامية من المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة الناشئة، وأن يهدد صادراتها التقليدية وأن يزيد من اتساع الفجوة التكنولوجية بين البلدان الغنية والفقيرة. علاوة على ذلك، فإن القدرة المالية لدى البلدان المتقدمة على تقديم الإعانات لتطوير منتجات وتكنولوجيات وبنى أساسية جديدة والسماح بها بموجب القواعد والأنظمة المتعددة الأطراف، تتعارض مع القيود المالية ومع انعدام الحيز السياساتي، وهو ما تواجهه البلدان النامية التي تحاول تنفيذ استراتيجياتها للتحويل الهيكلي، وتؤدي إلى توسيع فجوات التكنولوجيا والتنمية.

الدين الخارجي

16 - تترك اللجنة أن عدم وجود توافق في الآراء بشأن المعايير الرئيسية لإطار إعادة هيكلة الديون السيادية يؤدي إلى حالات جمود متكررة. وتُعد المائدة المستديرة العالمية المعنية بالديون السيادية التي انطلقت في عام 2023 خطوة أولى تحظى بالترحيب نحو نهج أكثر منهجية وقابلية للتنبؤ. ويمكن لهيئات قانونية جديدة، من قبيل هيئة مستقلة لمفاوضات الديون السيادية ومحكمة دولية للإفلاس، أن توفر معالجة منصفة للمطالبات وأن تحمي في الوقت نفسه سيادة البلدان المدينة.

17 - وتتعرف اللجنة بأن اعتماد آلية قانونية لإعادة هيكلة الديون السيادية قد لا يكون ممكنا على المدى القصير. ولذا فإن من الأهمية بمكان تحسين النهج التعاقدى الحالي وزيادة استخدام شروط العمل الجماعي المعزز في السندات السيادية، فضلا عن اعتماد أحكام التصويت بالأغلبية في أدوات الدين خلاف السندات. وتؤكد المشاكل المتعلقة بالديون المضمونة وانعدام الشفافية في بعض المطالبات التجارية والرسمية الحاجة إلى تدعيم المبادرات الجارية الخاصة بشفافية الديون.

18 - وتقر اللجنة بالدور الرئيسي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف في تمويل تنمية البلدان وتشدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة هذه المصارف على الإقراض، بما في ذلك تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل الذي أجرته مجموعة العشرين بشأن أطر كفاية رأس المال لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وزيادة رأس المال عموما عند الضرورة. وتشجع اللجنة على إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة وعلى الاستخدام الأوسع للضمانات كأدوات إضافية لتمويل أهداف التنمية المستدامة أو المبادرات الخاصة بالقدرة على الصمود.

استعراض المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا

19 - استعرضت اللجنة المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا وإجراءات تطبيقها. وأكدت من جديد أن أقل البلدان نموا تُحدّد على أساس ثلاثة معايير (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ ومؤشر الأصول البشرية؛ ومؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي)، وأدخلت في هذا السياق تحسينات على مكونات المعايير وإجراءات تطبيقها على النحو الوارد في الفصل الخامس.

استعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نموا واستخدامها لها

20 - وفقا للولاية الصادرة عن المجلس في قراره 29/2017، أجرت اللجنة تقييما لكيفية تطبيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفئة أقل البلدان نموا. ولاحظت التغييرات المحدودة في تطبيق المنظومة لفئة منذ الاستعراضين الأول والثاني اللذين أجريا في عام 2017 وعام 2019، على التوالي.

21 - وشددت اللجنة على أهمية أن تولي كيانات المنظومة الإنمائية الاهتمام على سبيل الأولوية لفئة أقل البلدان نموا في البرمجة والميزنة، وأن تبقى معاملة أقل البلدان نموا كمجموعة استنادا إلى انخفاض الدخل الفردي، وتنمية الأصول البشرية، والضعف الاقتصادي والبيئي، المنطلق الأساسي لتدابير الدعم الخاصة لصالح هذه البلدان. وشددت اللجنة على أن كيانات المنظومة الإنمائية يجب أن تدعم الانتقال السلس للبلدان التي يجري رفعها من فئة أقل البلدان نموا.

22 - ويستمر القلق يساور اللجنة لأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يعترفان بفئة أقل البلدان نموا ولا يطبقانها.

رصد البلدان الجاري رفعها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت منها

23 - رصدت اللجنة التقدم الإنمائي لثمانية بلدان إما رُفِعَت مؤخرا من قائمة أقل البلدان نموا أو يجري رفعها منها. ولاحظت أنه كان هناك تدهور عام في ظروف هذه البلدان منذ التوصية برفعها من القائمة. فقد تعرض كل من أنغولا وبنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساو تومي وبرينسيبي وفانواتو ونيبال لمزيد من الضرر، بدرجات متفاوتة، بالآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، والأزمات العالمية في الغذاء والوقود والتمويل، والكوارث، وتغير المناخ. ولا يتوفر لدى هذه البلدان جميعها إلا حيز سياساتي محدود، وإن كان متفاوتا، للتصدي للتحديات القصيرة الأجل الناشئة عن الصدمات الخارجية ولتحقيق أهداف التنمية الطويلة الأجل في نفس الوقت. ويتعين تصميم التدخلات السياسية في كل بلد وتنفيذها بعناية لإدارة المقايضات. ويلزم استمرار الدعم من الشركاء التجاريين والإنمائيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لمساعدة هذه البلدان في إحراز تقدم نحو رفعها من القائمة على أساس مستدام.

24 - ووجدت اللجنة أن جزر سليمان تواجه تحديات إنمائية خطيرة ناشئة عن الصدمات الخارجية المتمثلة، تحديدا، في جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، والكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية مثل الزلزال الأخير، والاضطرابات المدنية المحلية. وعلى هذا، فإن البلد غير قادر على التحضير بشكل فعال لرفعه من القائمة على أساس مستدام، كما هو مقرر حاليا في عام 2024. واستنادا إلى المشاورات، بما في ذلك مع الحكومة والمكتب القطري للأمم المتحدة، والتقييم المؤقت الذي أجرته اللجنة للأزمة، فإنها ترى أن جزر سليمان تحتاج إلى ثلاث سنوات إضافية للتحضير للرفع من القائمة. وهي تحت جزر سليمان بقوة على الالتزام الصارم بالاستفادة من الفترة التحضيرية الإضافية، في حال منحها، لإعداد استراتيجية بحلول

نهاية عام 2024 للانتقال السلس والبدء في تنفيذ السياسات المناسبة لتقليل الآثار السلبية للصدمات الخارجية وتعزيز القدرة الإنتاجية.

25 - وستواصل اللجنة تحسين آلية الرصد المعززة وتكييفها حسب احتياجات كل بلد بحيث يمكنها أن تعكس الطبيعة المتغيرة للسياق القطري وضمان المرونة لمواجهة التحديات الخاصة بكل بلد. وستنظر اللجنة في الأدوار الحالية والمستقبلية المحتملة لكيانات الأمم المتحدة في مواصلة تعزيز الدعم الذي يحتاج إلى ربطه بشكل واضح بالرصد، وستبلغ المجلس عن النتائج في تقريرها في عام 2024.

26 - وتسلمت اللجنة الضوء على أهمية وضرورة وجود توجيه واضح من المجلس والجمعية العامة بشأن عملية تمديد الفترة التحضيرية السابقة للرفع من القائمة. وهذه التوجيهات مطلوبة لإنشاء آلية للرصد تستجيب للالتزامات الناشئة وترتبط بالرصد بشكل أفضل بالدعم المحدد، بما في ذلك التمديدات المحتملة للفترة التحضيرية، على النحو الذي دعت إليه الدول الأعضاء (قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق، الفقرة 284).

27 - وفي هذا السياق، تشير اللجنة إلى أن قرار الجمعية العامة 221/67 بشأن الانتقال السلس للبلدان التي ترفع من قائمة أقل البلدان نمواً، تضمن في جملة أمور أحكاماً تتعلق برصد البلدان الجاري رفعها من القائمة وتلك التي رُفِعَتْ منها، وبالدعم المقدم من شركاء التنمية والتجارة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وترى اللجنة أن إصدار قرار محدث سيكون مفيداً في توفير التوجيه بشأن تنفيذ التزامات برنامج عمل الدوحة ذات الصلة وتعزيز الشامل لتدابير الدعم الدولي، بما يتماشى مع توصيات اللجنة بشأن الرصد الواردة في الفصل الأول، الفرع ألف.

استعراض عمل الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

28 - ترحب اللجنة باستعراض عمل الهيئات الفرعية للمجلس، وقد أحاطت علماً بالنتائج والتوصيات. وقد استعرضت خطة عملها وطرائق عملها ووجدت أنها تتماشى جيداً مع التوصيات. وعلى وجه الخصوص، ترى اللجنة أن برنامج عملها متوازن بشكل وثيق مع خطة عام 2030 وأن توصياتها تُعرض بإيجاز واقتضاب بالتماشى مع النتائج التي خلص إليها المجلس. وفيما يتعلق بمسألة التنسيق، أضافت اللجنة جدول الأعمال السنوي العام في السنوات الأخيرة جلسة تفاعلية مع المجلس وقدمت إحاطة له بشأن عملها. وتقدم اللجنة الاستمرار في عقد مثل هذه الاجتماعات في المستقبل وهي تلتزم فرصاً إضافية للعمل مع المجلس وهيئاته الفرعية وأصحاب المصلحة الآخرين.

الفصل الثاني

الانتقال العادل

29 - يُعرّف مفهوم الانتقال العادل عموماً بأنه ضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب أو دفعه إلى التخلف عن الانتقال إلى اقتصادات ومجتمعات منخفضة الكربون ومستدامة بيئياً. وقد اكتسب هذا المفهوم اهتماماً واعترافاً متزايدين. ومنذ نشأته في سياق الدفاع عن مصالح العمال الذين يواجهون فقدان العمل نتيجة لاعتماد لوائح بيئية، توسّع ليشمل المصالح الأعم للمجتمعات المتضررة وأصحاب المصلحة الآخرين، ومفاهيم مختلفة للعدالة، وعناصر العدالة الإجرائية، من قبيل صنع القرار الشامل والتشاركي. ويمكن الانتقال العادل من اتخاذ مزيد من الإجراءات البيئية والمناخية الطموحة ويمكن أن يوفر زخماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

30 - ويمكن أن يؤدي التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون وموات للبيئة إلى إعادة ترتيب أولويات الأهداف الإنمائية باتجاه تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة، وتسخير الفرص المرتبطة بتطوير المنتجات والخدمات، وزيادة مشاركة المرأة في أسواق العمل، وضمان حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وبناء القدرة على الصمود. ويمكن لزيادة توافر الطاقات المتجددة والقدرة على تحمل تكلفتها أن تكون بالغة الأهمية بالنسبة لوضع نماذج جديدة وأكثر إنصافاً للتنظيم والتتقل الحضريين. ويسلم مفهوم الانتقال العادل بهذه الإمكانيات وكذلك بالحاجة إلى معالجة المقايضات على الطريق نحو الاستدامة. وينبغي ألا يقتصر على تدابير تعويضية هادفة، بل ينبغي أن يشمل أيضاً عملية لترسيخ الإنصاف والشمول واحترام حقوق الإنسان في مجالات السياسات القطاعية والشاملة.

31 - ويمضي مفهوم الانتقال العادل ليتجاوز مجرد معالجة آثار تغيير نماذج الطاقة. على سبيل المثال، في البلدان التي تعد فيها إزالة الغابات مصدراً رئيسياً لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويمكن أن تحتاج استراتيجيات الانتقال العادل إلى إعطاء الأولوية لتحديات مكافحة الجرائم البيئية مثل إزالة الغابات بصورة غير قانونية، وقطع الأشجار والتعدين غير القانونيين في مناطق الغابات، وإنشاء مصادر مستدامة لسبل العيش للسكان المحليين، من قبيل أنظمة لدفع تكلفة الخدمات البيئية أو خدمات النظام الإيكولوجي.

32 - وتحتاج البلدان إلى وضع نهج للانتقال العادل تتناسب مع متطلبات مجتمعاتها وأولوياتها وواقعها ومسؤوليتها التاريخية. وتواجه البلدان النامية ظروفاً أكثر صعوبة بما لا يقاس: قيود مالية أكبر وفرص أكثر محدودة للحصول على التمويل؛ وأنظمة ضمان اجتماعي غير ممول؛ ومعدلات فقر أعلى؛ وزيادة انعدام الأمن الغذائي؛ وفجوات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بما في ذلك الطاقة؛ وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة ودرجات عالية من العمل غير النظامي؛ ومحدودية القدرات العلمية والتكنولوجية؛ وزيادة التعرض للصدمات الخارجية، بما في ذلك تغيير المناخ؛ وغالبا اعتماد اقتصادي أكبر على الوقود الأحفوري. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً التي تعاني من فجوات كبيرة في الحصول على الطاقة والتي تُعتبر مساهمتها في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ضئيلة، فإن أهداف ضمان الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والميسورة التكلفة للجميع وتمكين استهلاك الطاقة بما يتناسب مع احتياجات التنمية لا يمكن أن تكون ثانوية بالنسبة للهدف المتمثل في الابتعاد عن الوقود الأحفوري كمصادر للطاقة.

الانتقال العادل في السياق العالمي

- 33 - نشأ مفهوم الانتقال العادل من الشواغل المتعلقة بالعدالة على المستويين المحلي والوطني، ولكن لا يمكن فصله عن المسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بالعدالة المناخية العالمية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة أو عن واقع التفاوت العالمي في أنماط الاستهلاك والانبعاثات وفي القدرات الإنتاجية والمالية.
- 34 - ويمكن للانتقال العالم إلى اقتصادات منخفضة الكربون أن يُستخدم استراتيجيا كفرصة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والصادرات الكثيفة التلوث، ولزيادة الكفاءة في العمليات الإنتاجية، والدفع قدما بالتحول الهيكلي، وبذلك يتم تجنب شرك الاعتماد على السلع الأساسية الذي يُديم عدم المساواة. على أن البلدان النامية تواجه كثيرا من تحديات الماضي المتمثلة بقيود مفروضة على القدرات الإنتاجية والموارد المالية والحيز السياساتي، وهي تحديات تفاقمت بسبب تزايد التكامل والترابط بين الأسواق العالمية والنقل السريع في الحيز الكربوني. ويمكن للبلدان المتقدمة، بفضل ما لديها من قدرات مالية ومؤسسية أكبر ومن قواعد متعددة الأطراف، أن تقدم إعانات لتطوير منتجات وتكنولوجيات وبنى أساسية جديدة بعيدة عن متناول البلدان النامية التي تحاول تنفيذ استراتيجياتها للتحويل الهيكلي، مما يؤدي بالتالي إلى توسيع الفجوات التكنولوجية والإنمائية.
- 35 - علاوة على ذلك، يمكن، في سياق الانتقال نحو اقتصادات منخفضة الكربون، التعرض لخطر تصميم التدابير السياساتية بطرق تدفع بشركات البلدان النامية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى التخلف عن الركب. ويمكن أن تشكل المعايير المتزايدة التعقيد، بما فيها معايير القطاع الخاص، والمتطلبات الخاصة بالإبلاغ، حواجز أمام التجارة مما يستبعد البلدان النامية من المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة الناشئة، وبالتالي يعرض لخطر صادراتها التقليدية ويزيد من اتساع الفجوة التكنولوجية.
- 36 - على أن البلدان النامية تمتلك في الوقت نفسه أصولا بالغة الأهمية لتطوير التكنولوجيات والمنتجات والأسواق التي تهم عالميا العمل المناخي. وسيكون من الضروري تشكيل أنظمة جديدة تطوّر التكنولوجيا بصورة مشتركة وتعترف بمساهمة أسواق البلدان النامية في تأمين تكنولوجيات جديدة بحجم قابل للاستمرار تجاريا، وفي تمكين تجميع الموارد المالية والبشرية والفنية وغيرها من الموارد وحقوق الملكية الفكرية في نظام لمليتها المشتركة.
- 37 - ويتطلب الانتقال العالمي العادل عالميا الوفاء بالتزامات التمويل المتعلق بالمناخ، وتعويض الخسائر والأضرار، والاضطلاع بالتخفيف وفقا لاتفاق باريس دون نقل العبء إلى البلدان النامية. وهو يتطلب الأخذ باستراتيجيات للانتقال تراعي هيكل سلاسل التوريد العالمية والإقليمية وتشرك العمال المعنيين وأصحاب المصلحة على طول سلاسل التوريد في الحوار وصنع القرار.
- 38 - علاوة على ذلك، يتطلب الانتقال العادل عالميا مزيدا من التمويل لتلبية احتياجات المجتمعات الضعيفة أمام المناخ والمهمشة، فضلا عن حلول لخفض تكلفة رأس المال من أجل الاستثمار المستدام في البنية التحتية في البلدان النامية. وينبغي على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية أن تزيل مخاطر استثمارات القطاع الخاص وأن تحفزها من خلال ما تقوم به هي من استثمارات، وأن تدعم في الوقت نفسه وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية، لا سيما المياه والصرف الصحي والكهرباء. وينبغي للتمويل الذي تقدمه المصارف الإنمائية للتخفيف من آثار تغير المناخ ألا يحوّل الموارد بعيدا عن تمويل المسائل الأخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تطوير أنظمة جديدة وموسعة لدفع تكلفة خدمات النظم الإيكولوجية.

39 - وسيكون من الضروري إنشاء آليات دولية تضمن الاستثمار في الطاقة النظيفة وأمن الطاقة، مما يعكس التحديات المحددة للطاقة النظيفة، بما في ذلك أمن إمدادات المعادن البالغة الأهمية. كما أن هناك حاجة إلى آليات دولية تزيل مخاطر الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة المستدامة، سواء كانت واسعة النطاق أو موزعة، وتتصدى لمخاطر المناخ المادية في العالم النامي.

الواقع الفجّ لأزمة الديون الخارجية المتزايدة: دعوة للعمل

40 - أُلحقت جائحة كوفيد-19 أضراراً اقتصادية جسيمة بالعالم النامي تجاوزت أثر الأزمة المالية العالمية عام 2008، وعلى الرغم من التعافي المتواضع في عام 2021، لا يزال الوضع هشاً ومتفاوتاً إذ يستمر كثير من البلدان النامية في مواجهة مستويات الديون المتزايدة وارتفاع تكلفة الاقتراض. وقد تفاقمَت هذه الحالة المالية غير المستقرة بسبب سلسلة من العوامل الحاسمة شملت فيما شملته ارتفاع الأسعار العالمية للفائدة؛ وتساعد أسعار الغذاء والطاقة بسبب الحرب في أوكرانيا؛ والآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19؛ والانخفاض الحاد في قيمة كثير من عملات الاقتصادات الناشئة والنامية مقابل دولار الولايات المتحدة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يتعرض العديد من البلدان المنخفضة الدخل والاقتصادات السوقية الناشئة لخطر ضائقة الديون الكبير.

41 - وتواجه البلدان النامية وضعاً مالياً صعباً يقوض الانتعاش الاقتصادي والاستثمار في القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ومن الضروري حماية الاقتصاد والمالية العامة من تغير المناخ للتمكن من تجنب أعباء ديون لا يمكن تحملها وتفاقم الضعف أمام المناخ. وقد عانت أقل البلدان نمواً، وكثير منها في أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل غير متناسب من تغير المناخ ولديها مطالب مشروعة بأرصدة الكربون نظراً لما تعرضت له من إعاقة النمو والتنمية بسبب استخراج الموارد من جانب الاقتصادات المتقدمة. ومن الضروري أيضاً تخصيص مصادر التمويل بكفاءة، بما في ذلك التعويض عن الخسائر والأضرار وتوفير التمويل الميسر لمشاريع التكيف والتخفيف. كما ينبغي للدول المتقدمة أن تنقل موارد إضافية تعوّض بها عن ديونها الكربونية التاريخية المستحقة للدول النامية.

42 - وللتصدي لصعوبات الديون الحالية والقيام بالاستثمارات اللازمة في التكيف مع تغير المناخ، يلزم وضع استراتيجية شاملة للديون والتمويل، ولا سيما لصالح البلدان الفقيرة والضعيفة. ومن الضروري، بالإضافة إلى ذلك، أن يؤخذ بنهج مفصل وشامل إزاء التصدي للتحديات أمام البلدان التي ترتفع لديها مستويات الديون، ومنها تحديات مشاكل السيولة، والمديونية المفرطة، ومشاكل الديون المرتبطة بالمناخ في البلدان الضعيفة أمام المناخ. ويشمل ذلك توسيع إمكانية الوصول إلى مرافق السيولة والتمويل المنخفضة التكلفة والتنفيذ المنظم لبنود تعليق الديون المدرجة في عقود القروض المتعلقة بالكوارث الطبيعية، على النحو الوارد في مبادرة بريدجتاون الرائدة.

43 - وقد مكّنت مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون لـ 48 بلداً من أصل 73 بلداً مؤهلاً، من وقف مدفوعات خدمة الديون مؤقتاً إلى الدائنين الرسميين الثنائيين. ووفرت هذه المبادرة موارد يمكن استخدامها للتخفيف من أثر كوفيد-19. فقد علقت المبادرة، قبل انتهاء مدتها في كانون الأول/ديسمبر 2021، مدفوعات لخدمة الديون بلغت قيمتها 12,9 بليون دولار. على أن الوصول إلى الأسواق المالية بات مقيداً منذ ذلك الحين، مما عرّض نحو نصف البلدان المؤهلة الـ 73 لمخاطر أزمة الديون. وأقرت مجموعة العشرين ونادي باريس الإطار المشترك لمعالجات الديون بعد مبادرة تعليق خدمة الديون، في عام 2020، بهدف تنسيق عبء الديون وتخفيفه عن البلدان المؤهلة بموجب المبادرة، لكن أربعة بلدان فقط تقدمت بطلب حتى الآن وكان التقدم محدوداً. وقد تخلفت بالفعل بعض البلدان المتوسطة الدخل عن سداد ديونها أو تتعرض حالياً لضائقة ديون شديدة، في حين أن بلداناً أخرى أعادت هيكلة ديونها الخارجية.

44 - وتقضي إعادة هيكلة الديون السيادية بإجراء إصلاحات شاملة، بما في ذلك إدخال تحسينات على "النهج التعاقدية" القائم مع دائني القطاع الخاص، وتعرضت إجراءات إعادة الهيكلة لانتقادات بسبب الافتقار إلى الشفافية، ولا سيما في الديون خلاف السندات والديون المضمونة. ويفتقر نصف الديون السيادية لدى البلدان الناشئة والنامية إلى بنود للعمل الجماعي المعزز، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة. وهناك حاجة إلى الاهتمام بصورة عاجلة بالتوصل إلى توافق في الآراء حول المعايير الرئيسية لإطار العمل، بما في ذلك المواعيد النهائية وإمكانية مقارنة المعاملات. وفي حين أن المائدة المستديرة حول الديون السيادية العالمية تُعتبر منتدى إيجابياً إلا أنها مجرد خطوة أولى نحو نهج إعادة هيكلة الديون أكثر قابلية للتنبؤ. ويمكن أن يشمل ذلك النهج هيئات قانونية جديدة، من قبيل هيئة مستقلة ومحكمة دولية للإفلاس. وعملاً على تحسين تخفيف عبء الديون، ينبغي أن يتفق أصحاب المصلحة على عملية تشمل القطاع الخاص وتستند إلى إطار المالية العامة الكلية للبلد المعني، مما يعزز الثقة ويتعهد للحلول الإبداعية، بما في ذلك الأدوات القائمة على الانتعاش.

45 - ومن الضروري، لمعالجة أزمة الديون الحالية، إعطاء الأولوية للحلول القصيرة الأجل مثل التمويل المتعدد الأطراف والآليات المؤقتة لإعادة التفاوض بشأن الديون، مع العمل في الوقت نفسه على وضع حلول شاملة طويلة الأجل. وستستفيد الحكومات من شريان الحياة المحدد زمنياً، والمتمثل في المدفوعات المتعددة الأطراف، لتيسير إعادة التفاوض بشأن الديون. ويمكن أن تشكل مخصصات حقوق السحب الخاصة الإضافية التي تتوقف على صدمات اقتصادية محددة جيداً أداة مهمة لمساعدة الاقتصادات الضعيفة إذا وُجدت آلية فعالة لتوزيعها وإعادة تشكيلها، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتحتاج الاقتصادات النامية إلى تمويل وفير منخفض الفائدة وطويل الأجل من المقرضين المتعددي الأطراف، كما أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ضرورية في تمويل التنمية. وينبغي تعزيز قدرة هذه المصارف على الإقراض من خلال تنفيذ توصيات مجموعة العشرين وزيادة رأس المال عموماً عندما تكون حرية الحركة لدى تلك المصارف محدودة. كما ينبغي استخدام الضمانات على نطاق واسع لتمويل المشاريع الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو نحو مبادرات القدرة على الصمود.

46 - ولمواجهة تحديات زيادة مستويات الديون، وارتفاع أسعار الفائدة، وتقييد الوصول إلى التمويل، من الضروري أيضاً اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب ديون لا يمكن تحملها في المستقبل. ويمكن أن يترجم ذلك بشكل ملموس إلى تحفيز البلدان على ما يلي: (أ) زيادة قدرتها على إدارة الديون، بما في ذلك قدرتها على رصد تحملها للديون وإجراء عمليات المحاكاة الخاصة بذلك؛ (ب) توفير تفاصيل قانونية ومالية كاملة عن جميع الالتزامات التي تعاقدها عليها البلد، بما في ذلك الكيانات المملوكة للدولة؛ (ج) معرفة دائنيها والتفاعل معهم بانتظام. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير أسواق الدين المحلية وتعميقها، واجتذاب المستثمرين الأجانب، وإدارة الديون الداخلية والخارجية والموازنة بينها، كلها عوامل مهمة لتحقيق القدرة على تحمل الديون، والاستقرار المالي، والقدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية.

تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية

47 - خلال الفترة بين عامي 2018 و 2022، دأبت اللجنة على إجراء تحليلات سنوية للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في العام السابق⁽¹⁾. وفي عام 2023، قدمت اللجنة توصيات بشأن تعزيز العملية من خلال تقييم نتائج التحليلات السابقة، واستعراض نتائج تحليل تقارير الاستعراضات الذي أجرته مجموعات المجتمع المدني، والاجتماع مع أصحاب المصلحة في الاستعراضات. والهدف من ذلك هو المساهمة في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2023 من خلال استخلاص الدروس الرئيسية المستفادة من عملية الاستعراضات حتى الآن، وعرضها في رسائل وتوصيات واضحة تهدف إلى تعزيز دور الاستعراضات كأداة فعالة في تسريع تنفيذ الأهداف.

48 - ولاحظت اللجنة أنه يمكن ملاحظة التحسينات في جودة التقارير التي أُعدت على مر السنين وأنها تطورت لتقديم صورة جامعة أكثر شمولاً عن حالة وآفاق التنمية المستدامة في البلدان التي تقدم الاستعراضات. ورحبت اللجنة على وجه الخصوص بالمعاملة الأكثر اتساعاً وتماسكاً للتعهد بعدم ترك أي شخص خلف الركب وبالمناقشات المتزايدة بشأن عدم المساواة. على أن أداء الاستعراضات بشكل كامل كأدوات فعالة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب مزيداً من التحسين في محتواها وفي عملياتها. وعلى ضوء التباطؤ والانتكاسات الجارية في تحقيق الأهداف، والتحدي العاجل الذي يمثله "إنفاذ أهداف التنمية المستدامة"، فإن استعراض منتصف المدة هذا يتيح فرصة لإعادة فحص طبيعة التقارير.

49 - **المحتوى الموضوعي والعمق التحليلي والتركيز السياسي** - ترى اللجنة باستمرار أن التقارير تقتصر على العمق التحليلي والتركيز على السياسات. فقد صُممت الاستعراضات الوطنية الطوعية كأداة لتيسير تبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستفادة، بهدف تسريع تنفيذ خطة عام 2030. على أن معظم التقارير بقيت وصفية لا تناقش بشكل كاف الأولويات الأساسية للبلد، أو الدروس المستفادة من الممارسات الجيدة التي سرّعت التقدم، أو طبيعة التحديات، أو تدابير السياسة البديلة التي يمكن النظر فيها، أو الفجوات في المعرفة حيث يمكن الاستفادة من دروس البلدان الأخرى.

50 - **التغيير التحويلي** - هناك انفصام بين الطموح التحويلي لخطة 2030 وجهود التنفيذ. فقد طُرحت خطة عام 2030 كبرنامج عمل لتغيير عالمنا، وهي تتوخى الأخذ بإجراءات جريئة لصالح الناس والازدهار وكوكب الأرض تغيّر بشكل أساسي العقد الاجتماعي من أجل مستقبل أكثر شمولاً وإنصافاً وعدلاً واستدامة. على أن الاستعراضات لا تعكس حجم الجهد المطلوب لبلوغ تلك التطلعات الطموحة. وهي كثيراً ما تتجاهل الإجراءات والسياسات التحويلية الحقيقية التي تستهدف الأسباب الجذرية لعدم المساواة والظلم وتدهور البيئة، وتأخذ بدلاً عن ذلك بمعالجة سطحية للمسائل تتجنب الأسباب الهيكلية العميقة. هذا إلى جانب أن العديد من التقارير تُهمل الغايات والأهداف التي تتمتع بإمكانات قوية بشكل خاص على إحداث تغيير تحويلي وطويل الأمد، بما في ذلك وسائل التنفيذ.

(1) انظر www.un.org/development/desa/dpad/our-work/committee-for-development-policy.html

51 - **اتساق السياسات من أجل جدول أعمال متكامل** - يُعترف من الناحية المبدئية بمفهوم خطة عام 2030 كجدول أعمال مترابط ومتكامل، بيد أن هذا المفهوم مفقود من الناحية العملية. وينشئ عدد متزايد من البلدان أطرَ تنسيق مشتركة بين الإدارات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى وضعها لتدابير لمواجهة الفقر المتعدد الأبعاد تحفز التنسيق. غير أن استراتيجيات التنفيذ لا تعكس نهجا متكاملًا. وتناقش التقارير فرادى الأهداف بمعزل عن غيرها ولا تقدم أي مناقشة حول الترابط والصلات المتداخلة. وفي الغالب، لا يولى اهتمام يُذكر للمقايضات أو التآزر في استراتيجيات السياسات ولا يناقش اتساق السياسات إلا سطحيًا.

52 - **عملية التعلم المتبادل** - لا يعتمد استخدام الاستعراضات الوطنية الطوعية، كأدوات لتعلم البلد المعني من تجربته الخاصة ومن تجارب البلدان الأخرى، على محتواها الموضوعي وحده، بل يعتمد أيضا على عملية وضعها. فالنتائج المستخلصة من عملية إعداد الاستعراض ينبغي أن تُرشد المناقشات السياسية وأن تساعد في تشكيل السياسات والإجراءات لتنفيذ خطة عام 2030. ومن النادر أن تشمل عمليات الاستعراضات الوطنية الطوعية على آلية لردود الفعل تمكّن من مراعاة الدروس المستفادة في صياغة السياسات المحلية ومن إدخال هذه الدروس في الخطاب العام.

53 - **عملية أكثر شمولًا** - هناك نقص في انخراط أصحاب المصلحة، والتشاور معهم، على نطاق أوسع في إعداد العديد من الاستعراضات وكذلك في ردود الفعل الواردة من المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة وعملية الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويكتسي أهمية خاصة إدراج آراء ووجهات نظر الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ودوائر الأعمال. وقد أوصت اللجنة على الدوام بإشراك المجتمع المدني بشكل مستمر وإتاحة المجال في عملية الاستعراض للحصول على مدخلات مستقلة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك تقديم تقارير الظل.

54 - وتوصي اللجنة بإطلاق جيل جديد من الاستعراضات، الاستعراضات الوطنية الطوعية - الإصدار 2، للمساعدة في إنقاذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل الجيل الجديد من الاستعراضات إدخال تحسينات في المجالات التالية على ما يلي: (أ) محتوى التقارير، من خلال تضمين المزيد من التحليل المتعمق لنجاحات السياسات وإخفاقاتها، وتحديد التحديات الرئيسية، وتقييم العناصر التحولية الأساسية لخطة عام 2030؛ (ب) عمليات الاستعراضات، من خلال تعزيز آليات التعلم وردود الفعل ومشاركة أصحاب المصلحة واستعراض الأقران.

استعراض المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا

55 - اللجنة مكلفة بأن تجري كل ثلاث سنوات استعراضا لقائمة أقل البلدان نموا وأن تقدم توصيات إلى المجلس بشأن البلدان التي ينبغي إضافتها إلى القائمة أو رفعها منها. ولهذا الغرض، وضعت اللجنة مجموعة من ثلاثة معايير كأساس لتوصياتها، كما وضعت، بالإضافة إلى ذلك، مجموعة من الإجراءات لتطبيق هذه المعايير. ومع الوقت، استمرت اللجنة في تنقيح معاييرها بانتظام، بما يتماشى مع تطور التفكير الإنمائي والتغيرات في توافر البيانات. وعلى هذا فقد استعرضت وعدلت المعايير وإجراءات تطبيقها في استعراض الثلاث سنوات الذي ستجريه عام 2024. وقد أكدت اللجنة مبادئها الراسخة لاستعراض المعايير والبناء على استعراضها الشامل المتعدد السنوات للمعايير المنفذة بين عامي 2017 و 2020. وأكدت اللجنة على تعريفها لأقل البلدان نموا على أنها بلدان منخفضة الدخل تعاني من عوائق هيكلية شديدة تعترض سبيل التنمية المستدامة.

معيير الدخل

56 - أكدت اللجنة أن معيار الدخل، لأغراض استعراض الثلاث سنوات الذي ستجريه عام 2024، سيقاس بمتوسط الثلاث سنوات من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة، باستخدام عوامل التحويل المستندة إلى منهجية أطلس البنك الدولي. ولاحظت اللجنة الصلة المهمة بين تصنيف الدخل الذي وضعه البنك الدولي ومعيار دخل أقل البلدان نموا، حيث تُستخدم عتبة الدخل المنخفض التي يحددها البنك الدولي كأساس للحد الأدنى من الدخل في أقل البلدان نموا. وأشارت اللجنة إلى النتائج التي خلصت إليها سابقا والتي تعتبر أن عوامل تحويل تعادل القوة الشرائية هي أكثر ملاءمة لمقارنة مستويات الدخل في البلدان. ورحبت بالتقدم الذي أحرزه برنامج المقارنات الدولية، الذي خفف من شواغله السابقة بشأن التقلبات الشديدة المحتملة في الدخل القومي الإجمالي المبلغ عنه بين مختلف جولات برنامج المقارنات. وستتظر اللجنة في الانتقال من عوامل التحويل في نظام أطلس البنك الدولي إلى عوامل تحويل تعادل القوة الشرائية في حساب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عندما يعتمد البنك الدولي عوامل تحويل تعادل القوة الشرائية لتصنيفات الدخل لديه، بيد أنها ستولي، إلى أن يتم ذلك، اهتماما خاصا لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعتمد على تعادل القوة الشرائية قبل تقديم توصيات للرفع من القائمة.

مؤشر الأصول البشرية

57 - أكدت اللجنة المؤشرات الثلاثة المتعلقة بالصحة في مؤشر الأصول البشرية، وهي: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كمقياس للحالة الصحية العامة للبلد؛ ومعدل الوفيات النفاسية، كمقياس يعكس المخاطر المحددة المرتبطة بالحمل وكذلك معوقات التنمية الأعم مثل نظم الرعاية الصحية غير المطورة جيدا وعدم المساواة بين الجنسين؛ وانتشار النقرم، كمقياس للعوائق الهيكلية التي يسببها سوء التغذية المزمن.

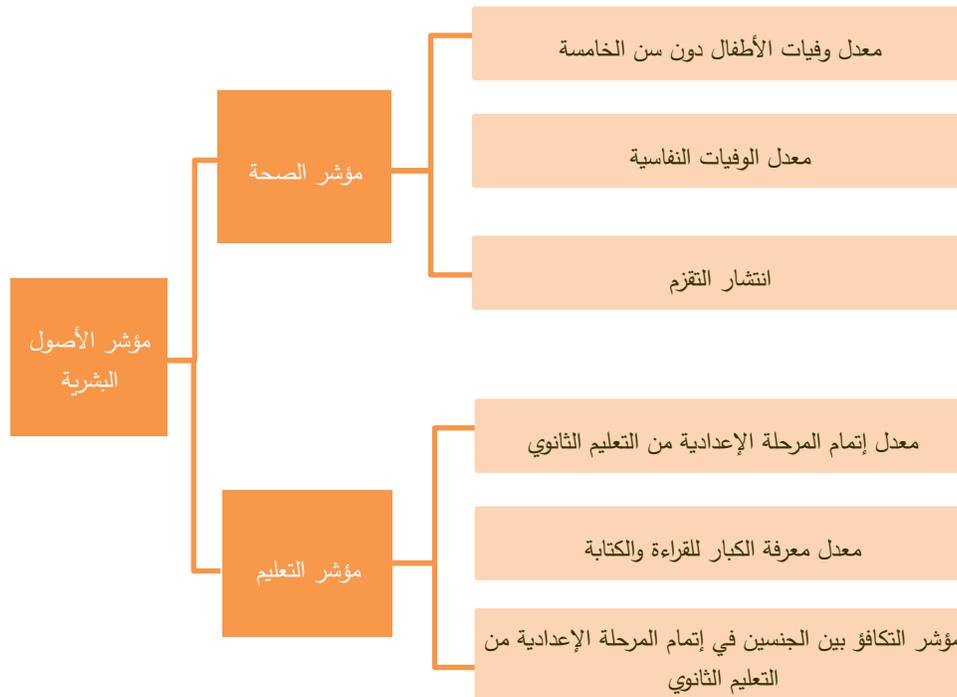
58 - وأكدت اللجنة معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار كمقياس للقاعدة المتاحة لتوسيع الموارد البشرية المدربة والماهرة. ورحبت بالتقدم الذي أحرزته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في نشر معلومات متسقة وفي الوقت المناسب عن معدلات إتقان الدراسة في معظم البلدان النامية، مما يوفر مقياسا محسنا لمستوى المهارات التي تُعتبر ضرورية لإحراز تقدم إنمائي كبير في المستقبل. وعلى هذا، قررت اللجنة استبدال المؤشر الحالي "الاتحاق الإجمالي بالمدارس الثانوية" بعبارة "معدل إتقان المرحلة

الإعدادية من التعليم الثانوي“. كما قررت اللجنة، لضمان اتساق معايير أقل البلدان نمواً، الاستعاضة عن مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق الإجمالي بالمدارس الثانوية بـ ”مؤشر التكافؤ بين الجنسين في إتمام المرحلة الإعدادية من التعليم الثانوي“.

59 - وتحول هذه المؤشرات إلى مؤشرات رقمية باستخدام منهجيات ثابتة، ويجري تجميعها مع إعطاء كل مؤشر وزناً متساوياً. ويرد مؤشر الأصول البشرية المنقح في الشكل الأول.

الشكل الأول

مؤشر الأصول البشرية المنقح



الضعف الاقتصادي والبيئي

60 - في إطار المؤشر الفرعي الخاص بالضعف الاقتصادي، أكدت اللجنة حصة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مهم ومتاح بسهولة يعكس غياب التحول الهيكلي الذي يعرض البلدان للصدمة الخارجية. كما أكدت عاملي البعد والافتقار إلى السواحل كمقياس لتحديد أوجه الضعف الناجمة عن البعد المادي عن الأسواق، معدلاً بغية مراعاة التحديات المحددة التي تواجهها البلدان غير الساحلية، وعامل عدم استقرار الصادرات كمؤشر على الضعف أمام الصدمات التجارية، نظراً لأن عائدات الصادرات المتغيرة بدرجة كبيرة تتسبب عادة في تقلبات في الإنتاج والعمالة وتوافر العملات الأجنبية.

61 - وأكدت اللجنة أن تركيز الصادرات يعكس عقبة رئيسية تواجهها أقل البلدان نمواً، وهي الافتقار إلى التنوع الاقتصادي. وقررت الإبقاء على المؤشر الخاص بتركيز صادرات البضائع، غير أنها كوّنت منهجيتها بحيث لا تغطي تركيز المنتجات وحده وإنما تركيز الأسواق أيضاً، نظراً لأن مشكلة ضيق مجموعة أسواق التصدير تعرض العديد من أقل البلدان نمواً لصدمة الطلب الخارجي الخاصة بكل بلد. وتلتزم اللجنة

باستكشاف الخيارات لتوسيع مؤشر تركيز الصادرات ليشمل أيضا صادرات الخدمات في المستقبل إذا تحسن توافر البيانات.

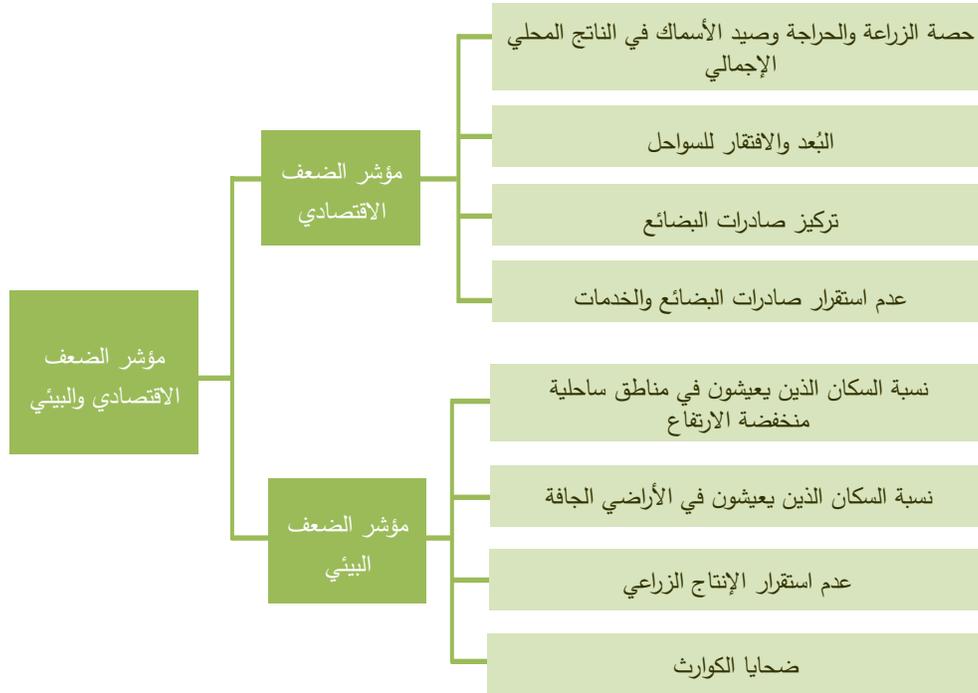
62 - وفي المؤشر الفرعي الخاص بالضعف البيئي، أكدت اللجنة نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع كمؤشر يرصد مدى الضعف أمام الآثار الساحلية من قبيل ارتفاع منسوب سطح البحر وُعُرام العواصف، مما يرتبط بتغير المناخ. كما أكدت نسبة السكان الذين يعيشون في الأراضي الجافة كمؤشر لتحديد أوجه الضعف في المناطق الحساسة بشكل خاص لتغير أنماط هطول الأمطار ولتدهور الأراضي الناجم عن تغير المناخ. وأكد الاستعراض أيضا عدم استقرار الإنتاج الزراعي كمؤشر على الضعف تجاه آثار الصدمات الطبيعية، بما في ذلك حالات الجفاف واضطراب أنماط هطول الأمطار.

63 - وأكدت اللجنة ضحايا الكوارث كمؤشر على الآثار البشرية للكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية. ورحبت بتحسين تغطية البيانات الواردة من مرصد إطار سينداي والذي أُبلغ عنه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك ما يتعلق بغايات مختارة من أهداف التنمية المستدامة، واعتمدت المرصد مصدرا رئيسيا للبيانات بسبب وضعه الرسمي وارتفاع جودة بياناته.

64 - وتحول المؤشرات إلى مؤشرات رقمية باستخدام منهجيات ثابتة، ويجري تجميعها مع إعطاء كل مؤشر وزنا متساويا. ويرد مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي المنقح في الشكل الثاني.

الشكل الثاني

مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي المنقح



تطبيق المعايير

65 - في كل من استعراضات الثلاث سنوات، تُطبق معايير أقل البلدان نمواً على جميع البلدان في المناطق النامية. وعلى الرغم من التحسينات التي أدخلت على المعايير، فإن التوزيع العام لدرجات المؤشرات حول حدودها الدنيا يبقى دون أي تأثير بحيث يمكن في عام 2024 تطبيق الحدود الدنيا الحالية لمؤشر الأصول البشرية (60 أو أقل للإدراج في القائمة، و 66 وما فوق للرفع من القائمة) والحدود الدنيا الحالية لمؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي (36 وما فوق للإدراج في القائمة، و 32 أو أقل للرفع من القائمة). واتساقاً مع الممارسة المتبعة، ستكون الحدود الدنيا لمعيار الدخل هي المتوسط البسيط للحد الأدنى من الدخل المنخفض للإدراج، وفق ما حدده البنك الدولي للأعوام من 2020 إلى 2022 وسيكون الحد الأدنى للرفع من القائمة أعلى بنسبة 20 في المائة من الحد الأدنى للإدراج فيها.

66 - وأكدت اللجنة من جديد القواعد الأساسية لتحديد البلدان المطلوب إدراجها في القائمة ورفعها منها. ويتعين على البلدان أن تقي بالحدود الدنيا المعينة للإدراج للمعايير الثلاثة جميعها في استعراض واحد لتصبح مؤهلة للإدراج. ويتطلب الإدراج موافقة البلد المعني ويصبح ساري المفعول على الفور بعد أن تحيط الجمعية العامة علماً بتوصية اللجنة. ولأغراض الرفع من القائمة، يجب على البلد المعني أن يفي ليس فقط بمعيار واحد فقط وإنما بمعيارين على الأقل للحد الأدنى للرفع من القائمة في استعراضين متتاليين. ولا يوصى بأن تُرفع من القائمة البلدان الشديدة الضعف أو التي لديها أصول بشرية منخفضة للغاية أو التي لديها دخل فردي منخفض إذا لم تستوف المعيارين الآخرين بهوامش عالية بما فيه الكفاية.

67 - واستعرضت اللجنة التجارب والشواغل المتعلقة باستثناء "الدخل فقط" من قاعدة الرفع، والذي يسمح للبلدان التي لديها مستوى للدخل الفردي مرتفع ومستدام بالقدر الكافي بأن تكون مؤهلة للرفع من القائمة حتى لو فشلت في المعيارين الآخرين. وقررت اللجنة الإبقاء على مبدأ السماح لهذه البلدان بأن تصبح مؤهلة في الحالات التي لا يكون فيها عدم قدرتها على تلبية المعايير الأخرى نتيجة لعوامل هيكلية خارجية. على أنها قررت رفع الحد الأدنى في مثل هذه الحالات إلى ثلاثة أضعاف الحد الأدنى العادي للرفع من القائمة.

68 - وفيما يتعلق بتوصيات الرفع من القائمة والإدراج فيها، اعتبرت اللجنة أن استيفاء القواعد الأساسية ضروري ولكنه ليس كافياً. فلأغراض الإدراج، تنظر اللجنة في التقييم القطري وآراء البلد المعرب عنها كتابةً. أما لأغراض الرفع، فإن اللجنة تنظر في مجموعة من مؤشرات الرفع التكميلية المتاحة على موقعها على الإنترنت، وفي التحليل الخاص بالبلد المعني من خلال تقييم الرفع (يتضمن موجزًا عن أوجه الضعف يعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتقييمًا مسبقًا للأثر تعده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومعلومات إضافية من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الأخرى) وآراء البلد المعرب عنها في المشاورات المخصصة وكتابةً.

69 - وتعدّ المعلومات الإضافية حاسمة الأهمية بالنسبة للجنة للتمكن من عكس المسائل ذات الصلة التي لا يمكن استيعابها أو لا يتم استيعابها إلا جزئياً في معايير أقل البلدان نمواً، بما في ذلك عدم المساواة والتأثر بالديون، والضعف أمام تغير المناخ، وأزمة التنوع البيولوجي. كما أنها بمثابة نقطة دخول لتحديد أولويات السياسات واحتياجات الدعم من أجل الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً، وهي مسائل تدرجها اللجنة في أي توصية.

70 - وبالنظر إلى أن المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا تهدف إلى تسجيل التقدم على المدى الطويل، وبسبب التأخر الزمني في إنتاج البيانات الرسمية، فإن درجات مؤشرات أقل البلدان نموا لا تتمتع إلا بقدرة محدودة على استيعاب التغييرات القصيرة الأجل. ولذا فقد أكدت اللجنة أنها ستواصل، قبل تقديم التوصيات، النظر في التقديرات والأساليب المناسبة الأخرى لمعايير أقل البلدان نموا عند الاقتضاء، لا سيما في حال التعرض لصدمات خارجية كبرى. وسلطت اللجنة الضوء على أهمية إبقاء معايير أقل البلدان نموا قيد الاستعراض في برامج العمل المقبلة.

الفصل السادس

استعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نمواً واستخدامها لها

71 - استعرضت اللجنة نتائج الاستبيان المتعلق بتطبيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفئة أقل البلدان نمواً، والذي أرسل إلى أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً في عام 2022 في جهد مشترك مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لجمع المعلومات لكل من تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل الدوحة والإحاطة التي تكلف اللجنة بتقديمها إلى المجلس حول سبل تطبيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفئة أقل البلدان نمواً.

72 - وأظهرت نتائج الاستبيان أن جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعترف بفئة أقل البلدان نمواً. وتساهم هذه المؤسسات، من خلال أنشطتها، بدرجات متفاوتة في جهود التنمية في العديد من أقل البلدان نمواً. على أن اللجنة لاحظت بقلق أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باقيا على عدم الاعتراف بالفئة في عمليتهما. وكما في عامي 2017 و 2019، فإن اعتراف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بهذه الفئة لا يُترجم إلى تطبيق متنسق للأولويات وإلى مخصصات في الميزانية، وهناك اختلافات كبيرة في نوع المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وفي مستواها. ولم يبلغ عن أي تغييرات جوهرية في السياسة فيما يتعلق بتطبيق هذه الفئة منذ عام 2017. وكثيراً ما تستند المساعدة إلى السياسات والأولويات والمعايير لدى تلك المؤسسات، مما لا يتعلق بالضرورة بوضع أقل البلدان نمواً.

73 - ومع أن فئة أقل البلدان نمواً تحظى في كثير من الأحيان بالأولوية في الأطر الاستراتيجية أو الأولويات البرنامجية لدى مؤسسات المنظومة الإنمائية، فإن تلك الأولوية غالباً ما تشترك فيها مجموعات البلدان الأخرى، مثل البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أو المجموعات المواضيعية الوثيقة الصلة بولايات المؤسسات. وعلاوة على ذلك، فإن قلة من مؤسسات المنظومة الإنمائية حددت مخصصات، أو أهدافاً لتخصيص حصص، من ميزانياتها الأساسية لأقل البلدان نمواً. ولدى بعض المنظمات مبادئ توجيهية داخلية حول سبل ترجمة الأولوية المعلنة إلى مخصصات في الميزانية أو إلى مشاريع لتنمية القدرات. ولاحظت اللجنة مع التقدير وجود آليات وبرامج تمويل محددة لأقل البلدان نمواً، لكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء قلة عددها.

74 - وحثت اللجنة مؤسسات المنظومة الإنمائية على توسيع نطاق استخدام فئة أقل البلدان نمواً في البرمجة والميزنة. كما لاحظت بقلق أن الدعم المقدم إلى البلدان الجاري رفعها من القائمة وتلك التي رُفعت منها والإنهاء التدريجي للمزايا الخاصة بأقل البلدان نمواً كانا يُستعرضان في كثير من الأحيان على أساس كل حالة على حدة وليس على أساس نهج مؤسسي راسخ، على الرغم من تزايد عدد الدول المرفوعة من القائمة.

75 - وسعياً إلى تجنب الازدواجية وتبسيط الجهود، ترى اللجنة أن الاستعراض الذي تجريه كيانات المنظومة الإنمائية بشأن تطبيق فئة أقل البلدان نمواً ينبغي أن يُدرج في تقارير الأمين العام بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

الفصل السابع

رصد البلدان الجاري رفعها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَتْ منها

ألف - مقدمة

76 - وفقا للولاية الواردة في قرار المجلس 8/2022 وقرار الجمعية العامة 221/67، رصدت اللجنة التقدم الإنمائي في بلد واحد رُفِعَ من القائمة مؤخرًا، وهو فانواتو، وفي سبعة بلدان جارٍ رفعها من القائمة، وهي أنغولا وبنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان ونيبال. كما تشاورت اللجنة مع كيريباتي وتوفالو، وفقا للولاية الواردة في قرار المجلس 8/2022 وقرار الجمعية العامة 258/76. وتتاح على موقع اللجنة على الإنترنت تقارير الرصد المفصلة، مع توصيات بشأن أولويات السياسات واحتياجات الدعم، والتقارير الكاملة المقدمة من البلدان. ويوضح الجدول أدناه درجات معايير أقل البلدان نموا، لتسليط الضوء على التقدم المحرز في التنمية الاجتماعية الاقتصادية على الأجل الطويل في مقابل الحدود الدنيا للرفع المحددة في استعراض عام 2021 الذي يجري كل ثلاث سنوات لأقل البلدان نموا.

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا للبلدان التي خضعت للرصد، 2023

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا			
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	مؤشر الأصول البشرية	مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي	
عتبة الرفع من القائمة (2021)	$66,0 \leq$	$32,0 \geq$	
البلد الذي رُفِعَ من القائمة			
فانواتو	77,3	47,2	3 241
البلدان الجاري رفعها من القائمة			
أنغولا	54,0	44,5	2 322
بنغلاديش	77,3	26,7	2 477
بوتان	82,6	25,2	2 914
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	74,2	26,9	2 539
نيبال	77,4	24,6	1 229
سان تومي وبرينسيبي	91,0	37,6	2 135
جزر سليمان	73,3	47,6	2 349
المتوسطات			
أقل البلدان نموا	60,1	40,0	1 339
البلدان النامية الأخرى	88,5	32,0	9 402

المصدر: أمانة لجنة السياسات الإنمائية.

ملاحظة: يمكن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالمعايير التي تستخدم في تحديد أقل البلدان نموا على الموقع الشبكي للجنة.

باء - البلد الذي رُفِع من القائمة

فانواتو

77 - رُفِعَت فانواتو من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد تأثر البلد بشدة بإعصار هارولد في عام 2020، ومن جائحة كوفيد-19. وانتعش ببطء الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2021 و 2022. وتنفذ حكومة فانواتو استراتيجية للانتقال السلس وقد قدمت تقريرها السنوي إلى اللجنة. وتُقدِّم اللجنة استمرار التركيز على تعزيز القدرة الإنتاجية، نظرا لأن بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل يكتسي أهمية بالغة، وعلى توسيع القدرة الإحصائية بمساعدة شركاء التنمية.

جيم - البلدان الجاري رفعها من القائمة

أنغولا

78 - من المقرر أن تُرْفَع أنغولا من القائمة في شباط/فبراير 2024. وتحيط اللجنة علما بأن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم أوضاع الاقتصاد الكلي بشكل عام. وأدى ارتفاع أسعار النفط، وعدم انتعاش انخفاض قيمة العملة إلا جزئيا، إلى البطء في حدوث الانتعاش، ولا تزال تحديات الاقتصاد الكلي والتحديات الهيكلية تعرقل التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وانخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى ما دون الحد الأدنى للتأهل للرفع استنادا إلى استثناء "الدخل فقط"، مع أنه تجاوز الحد الأدنى العادي للدخل. ولم يشهد البلد تحسنا كافيا في معيارين آخرين من معايير تحديد أقل البلدان نموا (مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي)، وعلى هذا فإن البلد لم يعد مؤهلا للتوصية برفعه من القائمة.

79 - وتعتبر اللجنة الحالة في أنغولا هشة وتسلط الضوء على الحاجة إلى مواصلة رصد البلد عن كثب من خلال آلية الرصد المعززة.

80 - وترحب اللجنة بتقديم التقرير القطري في موعده وبمشاركة المسؤولين الحكوميين في الاجتماع التشاوري وجهودهم الرامية إلى إعداد استراتيجية للانتقال السلس. وتوصي بأن تستكمل أنغولا استراتيجيتها في أقرب وقت ممكن، وأن تقيّم الخيارات الاستراتيجية لمسار التنمية المستدامة بما يتماشى مع الأولويات الواردة في الخطة الوطنية للتنمية. ونظرا لأن أنغولا تعتمد على النفط، فإن التحول الهيكلي أمر بالغ الأهمية لها، الأمر الذي يتطلب معالجة المقايضات بين الأهداف الطويلة الأجل والاستقرار القصير الأجل في الاقتصاد الكلي.

بنغلاديش

81 - من المقرر أن تُرْفَع بنغلاديش من القائمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2026. وقد تعافى البلد بسرعة من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وعاد إلى مستويات النمو التي شهدتها قبل الجائحة. وارتفع مستوى العجز في المالية العامة ومستوى الديون استجابة للجائحة والأزمات العالمية في الغذاء والوقود والتمويل، لكنهما لا يزالان تحت السيطرة، لا سيما في ضوء الدعم الأخير من صندوق النقد الدولي.

82 - ووجدت اللجنة أن بنغلاديش تركز تقدما كبيرا في إعداد استراتيجية للانتقال السلس، مما يشكل مثالا جيدا يمكن للبلدان الأخرى التي رُفِعَت من القائمة أن تحتذي به. وتشير اللجنة إلى وجود بنود غير مكتملة في خطة الإصلاح الهيكلي يتعين متابعتها خلال الفترة التحضيرية للانتقال السلس. ونظرا لأن

بنغلاديش تتمتع بقدرة وطنية كافية للتصدي بشكل مناسب للحالات السلبية المفاجئة المحتملة، فإن اللجنة ستعمل على تكييف آلية الرصد المعززة لبنغلاديش بشكل مناسب، مما يقوي عملية الرصد السنوية.

بوتان

83 - من المقرر أن تُرفع بوتان من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2023. وقد بدأت بوتان في عام 2022 في التعافي البطيء من الانخفاض الكبير في النشاط الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19. ويستوفي البلد جميع معايير الرفع وهو يواصل إحراز تقدم مطرد في الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الأصول البشرية.

84 - وقدمت بوتان تقريرها السنوي عن إعداد استراتيجية للانتقال السلس واستجابت بقوة لرسائل اللجنة. وتوصي اللجنة بأن تواصل الحكومة جهودها لتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات المنزلية، وذلك للحد من الاعتماد على الواردات وعلى صادرات الطاقة المائية والسياحة والزراعة.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

85 - من المقرر أن تُرفع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من القائمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2026. وقد أحاطت الصعوبات بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة الوطنية على تحمل الديون، نظرا لما شهده البلد من انخفاض هائل في قيمة العملة الوطنية ومن ارتفاع في معدل التضخم في عام 2022، فضلا عن استمرار الآثار السلبية للجائحة. وتفاقم الوضع بسبب قروض البنية التحتية الكبيرة، والعجز المالي الكبير الناجم عن انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع الإنفاق الاجتماعي خلال جائحة كوفيد-19.

86 - وشاركت الحكومة بنشاط في الرصد السنوي من خلال تقديم مشروع التقرير الوطني عن استراتيجية الانتقال السلس وحضور الاجتماع التشاوري، وأظهرت أن إعداد الاستراتيجية يسير على ما يرام. وتقترح اللجنة إجراء استعراض متأن لفجوة البيانات الخاصة بالبلد، ولا سيما البيانات المتعلقة بالديون الوطنية، وتطلب من الأمانة العامة مساعدة البلد بشأن آلية المراقبة المعززة، ولا سيما مؤشرات رصد الأزمات.

نيبال

87 - من المقرر أن تُرفع نيبال من القائمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2026. ووجدت اللجنة أن نيبال تعافت بسرعة من آثار جائحة كوفيد-19 وأن البلد في طريقه إلى الوفاء بجميع معايير الرفع.

88 - وقد اتخذت الحكومة خطوات لإعداد استراتيجية للانتقال السلس وقدمت تقريرها السنوي إلى اللجنة وشاركت في الاجتماع التشاوري. وسعى البلد إلى الحصول على المساعدة التقنية بشأن استراتيجية الانتقال السلس وذلك من إطار مرفق دعم الرفع المستدام، وهو يواصل إجراء المزيد من التبادلات بشأن مسائل محددة مع بلدان الجنوب الأخرى الجاري رفعها من القائمة وتلك التي رُفعت منها. وتوصي اللجنة نيبال بمواصلة اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز القدرة الإنتاجية، بما في ذلك النهوض بالصناعة المنزلية وتنويع الاقتصاد.

ساو تومي وبرينسيبي

89 - من المقرر أن تُرفع سان تومي وبرينسيبي من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2024. وتحيط اللجنة علماً بأن سان تومي وبرينسيبي تمكنت، بدعم خارجي، من التخفيف بشكل فعال من الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجائحة. على أن اللجنة تعترف بأن البلد لا يزال يعتمد بشكل كبير على هذه المساعدة الخارجية. وقد كان الإنفاق العام مدعوماً بمستوى ملحوظ من المنح والقروض. ويعاني البلد من ضائقة ديون بسبب المتأخرات الخارجية غير المسددة منذ وقت طويل والمستحقة للشركاء الثنائيين، في حين أن تقييم القدرة على تحمل الديون يختلف باختلاف المصادر. وتؤدي تحديات الاقتصاد الكلي والتحديات الهيكلية الكبيرة إلى صعوبات في تقييم استقرار المسار الإنمائي في البلد.

90 - وبشكل عام، تواصل سان تومي وبرينسيبي إظهار التحسن في جميع مؤشرات معايير أقل البلدان نمواً، ولا يعتبر رفعها من القائمة معرضاً للخطر. ونظراً للانخفاض الشديد في معدل مشاركة البلد حالياً في الرصد، توصي اللجنة بشدة بأن يشارك البلد بنشاط في آلية الرصد المعززة وأن يقدم مزيداً من المعلومات إلى اللجنة حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة وتقديم الدعم الكافي في الوقت المناسب.

جزر سليمان

91 - من المقرر حالياً أن تُرفع جزر سليمان من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2024. ويشكو الاقتصاد من عدم التنوع ومن ضيق قاعدة التصدير بالإضافة إلى أن سوق التصدير شديدة التركيز. ويعتمد البلد اعتماداً كبيراً على صناعة قطع الأشجار، لكن هذا المورد يتعرض للاستغلال المفرط ويواجه النضوب.

92 - وقد شهدت جزر سليمان آثاراً اجتماعية واقتصادية كبيرة ترتبت على جائحة كوفيد-19، لا سيما نتيجة لإغلاق الحدود في عام 2020 وتفشي الأمراض المحلية في عام 2022. وأدت أعمال الشغب في هونيارا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى تكاليف اقتصادية كبيرة، لا سيما في البنية التحتية العامة، بسبب انتشار النهب والحرق. كما أثرت الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد بسبب اعتماد البلاد الكبير على واردات النفط والغذاء. وتعرض البلد لزلزالين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أثرا على الوظائف الرئيسية للوزارات الحكومية المسؤولة عن التحضير للرفع من القائمة.

93 - ونتيجة للصدمات والأزمات المتعددة، حركت جزر سليمان عملية الاستجابة للأزمات في إطار آلية الرصد المعززة. وأفاد البلد بأن الأزمات العالمية والاضطرابات السياسية أثارت تحديات كبيرة في التحضير للانتقال سلس في الوقت المناسب⁽²⁾. وعلى هذا فقد طلبت جزر سليمان رسمياً تمديد الفترة التحضيرية لمدة ثلاث سنوات إضافية⁽³⁾. وأعدت اللجنة تقييماً مؤقتاً للأزمة وتشاورت مع الحكومة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أقل البلدان نمواً من القائمة وفريق الأمم المتحدة القطري. ووجدت أن البلد يحتاج بالفعل إلى ثلاث سنوات إضافية نظراً لأن الصدمات الخارجية حالت دون إجراء المشاورات الواسعة والشاملة اللازمة للتحضير لرفع البلد بصورة مستدامة من القائمة. وتحت اللجنة البلد على الالتزام الصارم بإعداد مسودة لاستراتيجية الانتقال السلس بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024 وتنفيذ التدابير السياساتية المناسبة للاستجابة للأزمات المتعددة وتعزيز القدرة الإنتاجية، وذلك بدعم من شركاء التنمية والتجارة.

(2) رسالة من جزر سليمان موجهة إلى الأمين العام بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(3) رسالة من جزر سليمان موجهة إلى الأمين العام بتاريخ 19 شباط/فبراير 2023.

دال - البلدان المرجأة

- 94 - وفقا للولاية الواردة في قرار المجلس 8/2022، تشاورت اللجنة مع بلدين أرجئ رفعهما من القائمة، وهما كيريباتي وتوفالو، لمناقشة تحديات التنمية التي يواجهانها. ورحبت اللجنة بتعزيز العمل مع البلدين.
- 95 - وأفادت كيريباتي خلال المشاورة الافتراضية بأن آثار جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية في الغذاء والوقود والتمويل كانت كبيرة. وتستجيب الحكومة للخدمات بمساعدة شركائها في التنمية.
- 96 - وعقدت اللجنة اجتماعا تشاوريا مختلطا مع توفالو، لوحظ فيه ما كان للجائحة من آثار اقتصادية اجتماعية كبيرة، وأشير إلى أن البلد لا يزال شديد الضعف أمام المزيد من الصدمات الخارجية. وتلتزم الحكومة بقوة بالمشاركة في آلية الرصد المعززة والحصول على معلومات عن تدابير الدعم الدولي، بما في ذلك الدعم الذي يمكن أن يقدمه مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا التابع للأمم المتحدة.

هاء - آلية الرصد المعززة

- 97 - تحبب اللجنة بالاعتراف الإيجابي بآلية الرصد المعززة في برنامج عمل الدوحة (قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق، الفقرة 284) وبال دعوة التي وجهها المجلس إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم آلية الجنة والتي ترصد البلدان الجاري رفعها من قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَتْ منها (قرار المجلس 8/2022، الفقرة 5).
- 98 - وستعمل الآلية على تكميل عمليات الرصد الوطنية والدولية القائمة عن طريق أخذ الأحداث المعطلة التي يمكن أن تؤثر على الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا في الحسبان، وعلى التداعيات القصيرة الأجل والطويلة الأجل للاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية. ويتطلب التنفيذ الناجح للآلية تعاوننا وثيقا بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة. ويجب أن تكون الآلية مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يقوم به البلد المعني نفسه من رصد لإعداد استراتيجيته للانتقال السلس ولتنفيذها.
- 99 - وستستعرض اللجنة الآلية وستحسنها باستمرار أثناء تنفيذها، بما يعكس ما يتصل بكل بلد من تحديات وسياق.

الفصل الثامن

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

100 - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء وظائفه. وفي هذا السياق، تعتزم اللجنة أن تعمل على المسائل المتعلقة بالانتقال العادل وحقوق الملكية الفكرية، عند تناولها للموضوع السنوي للمجلس لعام 2024، وهو "تدعيم خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلول مستدامة وقادرة على الصمود ومبتكرة".

101 - وستجري اللجنة استعراضا لقائمة أقل البلدان نموا في عام 2024، بتطبيق المعايير المعتمدة في دورتها العامة لعام 2023 واستعراض المعلومات والتقارير الإضافية والتشاور مع البلدان المعنية.

102 - ووفقا للولايات ذات الصلة، ستصد اللجنة أيضا التقدم الإنمائي في بلدين رُفعا مؤخرا من القائمة وفي البلدان السبعة الجاري رفعها منها. وستجري اللجنة مشاورات مع تلك البلدان وكذلك مع كيريباتي وتوفالو، وهما البلدان اللذان أرجئ رفعهما من القائمة، وفقا لأحكام قرار المجلس 8/2022 وقرار الجمعية العامة 258/76. وستواصل اللجنة، رهنا بالموارد المتاحة، استعراض آلية الرصد المعززة وتحسينها.

الفصل التاسع

تنظيم الدورة

103 - عقدت اللجنة دورتها الخامسة والعشرين في الفترة من 20 إلى 24 شباط/فبراير 2023. وحضر الدورة سبعة عشر عضواً من أعضاء اللجنة، وكذلك مراقبون من عدة منظمات دولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

104 - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خدمات فنية للدورة. وافتتح نائب رئيس اللجنة الدورة، ورحب بالمشاركين. وفي وقت لاحق، ألقى كل من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كلمة أمام اللجنة. ويمكن الاطلاع على البيانات على الموقع الشبكي للجنة (<https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-plenary-2023/>).

105 - ويرد جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

- 1 - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:
- ديبابريا بهاتاشاريا
صوفيا بورغيس
ها - جون تشانغ
ساكيكو فوكودا - بار
أحمد جلال
أرونابها غوش
ترودي هارتزبرغ
رولف فون دير هوفن
آن - لور كيشيل
كيث نورس
خوسيه أنطونيو أوكامبو غافيريا
أناليزا بيريتسون
ليليانا روخاس - سواريز
تافيري تيسفاشيو
كوري أودوفيتسكي
ناتاليا فولشكوف
شوفنغ دجو
- 2 - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ممثلة في الدورة:
- لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة
مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مكتب الأمم المتحدة لحد من مخاطر الكوارث
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- 1 - الجلسة الافتتاحية.
- 2 - لمحة عامة عن السياسات الإنمائية.
- 3 - موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 4 - استعراض الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 5 - الاستعراضات الوطنية الطوعية.
- 6 - لمحة عامة عن أقل البلدان نموا.
- 7 - رصد أقل البلدان نموا.
- 8 - المسائل المتعلقة بتنمية قدرات أقل البلدان نموا.
- 9 - خطة عمل أقل البلدان نموا.
- 10 - القرارات المتعلقة بالعام المقبل.
- 11 - التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

